الشمول المالي و الفقر – حالة مصر

سميه أحمد عبد المولى[1]
إيناس فهمي حسين[2]
إسراء محمد أحمد حسن[3]

ملخص

استهدفت الدراسة قياس أثر الشمول المالي في الحد من الفقر في الاقتصاد المصري، بهدف اختبار صحة الفرضية القائلة بوجود تأثير إيجابي للشمول المالي على الحد من ظاهرة الفقر في الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تناول كل من المعالجة النظرية لآليات تأثير دور الشمول المالي في الحد من الفقر، والأدبيات التطبيقية، وإجراء دراسة قياسية باستخدام النموذج اللوجيستي اعتمادًا على بيانات مسح الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي عام 2017. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والفقر سالبة، وهذا مفاده أن تعميم وصول تلك الخدمات المالية يؤدي إلى انخفاض احتمال وقوع الأفراد في الفقر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الفقر، الحسابات المصرفية، الادخار.

[1] أستاذ بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.
[2] أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.
[3] معيدة بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.

Financial inclusion and poverty - the case of Egypt

Abstract

The study aimed to measure the impact of financial inclusion in reducing poverty in the Egyptian economy, with the aim of testing the validity of the hypothesis that there is a positive impact of financial inclusion on reducing poverty in the Egyptian economy, by relying on the theoretical literature, and conducting a standard study using the logistic model based on the data of the financial inclusion survey issued in 2017 by the world Bank. The study concluded that the relationship between financial inclusion and poverty is negative, and their is a great access to these financial services leads to a lower probability of individuals falling into poverty.

Keywords: Financial inclusion, poverty, bank accounts, saving.

1- مقدمة البحث

تعدُّ مشكلة الفقر باختلاف أنواعه مشكلة يصعب حلها في جميع دول العالم خاصة في الدول النامية التي تشهد ارتفاعًا كبيرًا في معدلات الفقر، فهدف تخفيض الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله المجتمعات أو الدول وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، فإطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 بأهدافها السبعة عشرة ومقاصدها المائة وسبعة وستين خطوة جاءت لترتكز على أكثر المشكلات إلحاحًا في واقع الدول النامية والتي تؤثر سلبًا على فرص تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية، فنجد أن هدف خفض الفقر والعيش بكرامة تصدر أول أهداف التنمية. وعلى الرغم من تعريف الفقر في كثير من الأحيان وفقًا لمفهومه الضيق الذي يشتمل على الدخل فقط فإن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، ضآلة إمكانية الحصول علي التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، التمييز الاجتماعي، الاستبعاد من المجتمع، علاوة علي عدم المشاركة في اتخاذ القرارات، فهو يشير إلى جميع مظاهر الحرمان الذي يواجهه الناس في حياتهم اليومية.

ويعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2008، فحظي باهتمام متزايد وأصبح من البنود الهامة المدرجة في السياسات المتخذة من قبل صناع القرار في كافة أنحاء العالم، ونمى دور القطاع المالي تصاعديًا ولعب دورًا هامًا في نمو اقتصاديات الدول. وطبقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من

الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبالسعر المعقول وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، أي أنها الحالة التي يكون فيها الأفراد بما في ذلك الأشخاص ذو الدخل المنخفض والفئات الفقيرة والمهمشة لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة التي تتناسب مع احتياجاتهم وتقدم لهم بتكاليف معقولة. وتشمل الخدمات المالية الرسمية عمليات الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، وتسهيلات التحويلات فبدون تقديم هذه الخدمات غالبًا ما يلجأ الأفراد إلى استخدام مصادر مالية غير رسمية عالية التكلفة لا تخضع لأي رقابة أو إشراف.

فأصبح الشمول المالي اليوم ذا أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم بأكمله، حيث تم تحديد الشمول المالي بوصفه عاملًا رئيسيًا في تحقيق سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة وعلى رأسهم يأتي هدف الحد من الفقر. وللأهمية البالغة للشمول المالي قام صندوق النقد الدولي باعتباره شرط لمنح قروض من أجل الإصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي، بالإضافة إلى إطلاق التحالف الدولي للشمول المالي (إعلان مايا) 2011 في المنتدى العالمي للسياسات في ريفيرا المكسيك، والذي يركز على الدور الفعال للشمول المالي لتحسين مستوى المعيشة في البلاد. وعملت مصر على إدماج الشمول المالي في سياساتها المتبعة، كوسيلة تمكّنها من بناء نظام مالي شامل لوصول الخدمات المالية الرسمية إلى الفقراء ومحدودي الدخل، فالتوسع في فروع البنوك في المناطق الريفية بجانب المناطق الحضرية، وتسهيل عمليات الائتمان يعزز من استراتيجيات الحد من الفقر عن طريق زيادة الحصول على التمويل والاقتراض لبدء الأعمال التجارية وتحسين إمكانيات كسب الدخل، إلي جانب تحكم

الدولة في مقدار السيولة النقدية في الأسواق المحلية لديها، ودمج مشاريع القطاع المالي غير الرسمي بما يسمح للدولة بزيادة إيراداتها الضريبية، وتقليل عجز الموازنة لديها، واستهداف أكثر كفاءه للفئات الفقيرة التي تحتاج إلى تقديم الدعم. وبالتالي فإن تطبيق الشمول يساعد في دفع عجلة التنمية، والحد من الاقتصاد غير الرسمي، والإفلات من براثن الفقر.

1/1 مشكلة الدراسة

يوجد 67% أو ما يقرب إلى ثلثي البالغين في مصر مستبعدين من القطاع المالي الرسمي، وفقًا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2017، حيث إنهم لا يمتلكون حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وبالتالي تكون فرصتهم محدودة في الحصول على الائتمان بتكاليف معقولة وجودة مناسبة لتحسين إمكانيات كسب الدخل، ورفع مستويات معيشتهم. فنمو القطاع المالي غير الرسمي في مصر يعتبر من أكبر التحديات التي تفرض نفسها أمام صانعي السياسات، حيث يهدد حصيلة الإيرادات الضريبية، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، مما قد يؤثر سلبًا على برامج الدعم المقدمة إلى الفئات الفقيرة والمهمشة في الدولة، هذا بالإضافة إلى فرض تحدي أكبر وهو تفاقم معدلات الفقر في الاقتصاد المصري التي بلغت 32,5% في عام 2018/2017 مقابل 27.8% عام 2015 وفقًا لإحصائية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى ذلك، تكمن مشكلة البحث في دراسة أثر الشمول المالي على الفقر، للتعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في الحد من الفقر في الاقتصاد المصري.

2/1 فرضية الدراسة

يؤثر الشمول المالي إيجابيًا على الحد من ظاهرة الفقر في الاقتصاد المصري.

3/1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية وتحقيق العديد من الأهداف الفرعية:

1. تقديم مفاهيم حول الشمول المالي.
2. تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في الاقتصاد المصري ودراسة محدداته.
3. تحليل وقياس دور الشمول المالي في الحد من الفقر في الاقتصاد المصري.

4/1 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهجين وهما : الاستقرائي والاستنباطي.

- المنهج الاستنباطي: يهدف إلى تحديد المفاهيم الأساسية للشمول المالي والفقر، وتكوين مشكلة الدراسة، والفرضية والأهداف، واستعراض الدراسات السابقة، وإعداد الإطار النظري للدراسة.

- المنهج الاستقرائي: يستخدم البحث التحليل القياسي من خلال الاعتماد على بيانات مقطعية لمؤشرات الشمول المالي والفقر في الاقتصاد المصري عام 2017، واستخدام الانحدار اللوجيستي لدراسة أثر الشمول المالي في الحد من ظاهرة الفقر في الاقتصاد المصري.

5/1 الدراسات السابقة

دراسة (Schmied & Ana, 2016) استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق الشمول المالي على معدلات الفقر في بيرو، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير ضعيف على مؤشرات الفقر المختلفة، وجاءت المعاملات صغيرة وغير معنوية، كما توصلت أيضًا إلى أن تكنولوجيا المعلومات مثل وصول الإنترنت إلى المناطق الأكثر فقرًا يلعب دورًا رئيسيًا في تفسير معدلات الفقر.

دراسة (Lal, 2017) استهدفت هذه الدراسة معرفة تأثير الشمول المالي على التخفيف من حده الفقر من خلال البنوك التعاونية في ثلاث ولايات في الهند، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الشمول المالي من خلال البنوك التعاونية له تأثير مباشر وهام في التخفيف من حده الفقر، وأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال الشمول المالي قد أحدث تأثيرًا إيجابيًا على حياة الفقراء ومساعدتهم على الخروج من براثن الفقر.

دراسة (أحمد، 2018) استهدفت هذه الدراسة تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على الفقر. وعلى الرغم من التأثير الإيجابي. لكنها لا تزال هشة ولم تقم بالدور المطلوب في التخفيف من مستويات الفقر، فيوجد عدد كبير من البنوك التي تقدم قروضًا للفقراء ولكنها توجه في الغالب إلى الاستهلاك، وبالتالي لم يتحقق الهدف من الشمول المالي الذي تم تحديده في الدراسة وهو توفير الخدمات المالية للفقراء لتساعدهم على الخروج من الفقر المستدام.

دراسة (Inoue, 2018) استهدفت هذه الدراسة معرفة آثار الشمول المالي على خفض معدلات الفقر من خلال تطبيق تلك الإستراتيجية في بنوك القطاع العام والخاص في الهند. وتوصلت النتائج إلى أن تطبيق الشمول المالي في بنوك القطاع العام كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات الفقر، ومن ناحية بنوك القطاع الخاص كان أثر تطبيقه ضئيلاً للغاية على معدلات الفقر.

دراسة (Wismantoro et el, 2020) استهدفت هذه الدراسة قياس مدى الشمول المالي الذي تم تنفيذه على فئات الدخل المنخفض في إندونيسيا، حيث قام بنك إندونيسيا بإجراء دراسة مسبقة تشير إلى أن 60% من سكان إندونيسيا الذين يعيشون في المناطق الريفية ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ويؤدي هذا إلى تقييد قدرة الناس على رفع مستوى معيشتهم، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي قد تم تنفيذه بشكل جيد وكان له آثار إيجابية على فئات الدخل المنخفض في المجتمع والحد من معدلات الفقر.

2- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1/2 مفهوم الشمول المالي

يحظى الشمول المالي وإمكانية وصول نسبة كبيرة من البالغين إلى القطاع المالي الرسمي باهتمام عالمي حقيقي، ووضع مفهوم للشمول المالي هو بمثابة الخُطوة الأولى ويُعد حجر الأساس الذي ينبني عليه وضع الإستراتيجيات والإجراءات اللازمة وتحديد اتجاه السياسة العامة والأولويات لدي صانعي القرار،

كما يساعد أيضًا على صياغة المؤشرات المناسبة والجمع الدقيق للبيانات وتحليلها على الأجل الطويل، ومعرفة مدى الإنجاز الذي تم تحقيقه (AFI, 2017, p.3).

يُعَّرف Sarma الشمول المالي بأنه " عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي واستخدامه من قبل جميع أفراد المجتمع" (Sarma & pais, 2008, p.3).

ويُعرفه البنك الدولي (WB) بأنه : "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية الرسمية" (World Bank , 2014, p.15). أي وصول البالغين إلى الخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم واستخدامها بفاعلية فيجب أن تُقدَم هذه الخدمات بشكل آمن ومسؤول ومُستدام لمستهلكيها في بيئة منظمة بشكل جيد، فيبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب إيداع في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو من خلال مزودي خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول، والذي يمكن استخدامه لسداد المدفوعات واستلامها وتخزين الأموال أو توفيرها، كما يشمل أيضًا الوصول إلى الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية التي تسمح للبالغين بالاستثمار في الفرص التعليمية والتجارية، فضلاً عن استخدام منتجات التأمين الرسمية التي تسمح للأشخاص بإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل (Demirguc-Kunt, et el, 2017, p.2).

ويُعرَّفه صندوق النقد العربي بأنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة للفقراء بأسعار تنافسية. كما يتضمن المفهوم

أيضًا حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم علي إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في معظم الأحيان أسعارًا مرتفعة" (صندوق النقد العربي، 2017، ص:5).

اعتمادًا على ما سبق نجد أن أهم عناصر تعريف الشمول المالي هي:

- وصول الخدمات المالية الرسمية إلى جميع فئات المجتمع، بطريقة ميسورة وبالتكلفة والوقت المناسبين، مع مراعاة قُرب المسافة بين العملاء ومزودي الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات والمنتجات المالية بصورة منتظمة، والاستفادة منها بطريقة مسئولة ومستدامة.
- جودة الخدمات المالية في أن تكون مصممة بطريقة تتناسب مع احتياجات الفئات المستبعدة.

2/2 مؤشر الشمول المالي

هناك عديد من المؤشرات التي تُستخدم في قياس الشمول المالي، لعل من أبرزها المؤشر العالمي للشمول المالي (Global FIndex):

المؤشر العالمي هو مؤشر أطلقه البنك الدولي عام 2011 ويصدر بصفة دورية كل ثلاث سنوات، وحسب منهجية البنك الدولي تم تحديد خمسة أبعاد للشمول المالي تتمثل في (استخدام الحسابات المصرفية – الادخار– الاقتراض– المدفوعات– التأمين). وقد تصَّدر استخدام الحسابات المصرفية البُعد الأول؛ لأن

الفرد عندما يكون قادرًا على الوصول للحسابات المصرفية فهذا يسمح له بادخار المال وارسال المدفوعات واستلامها، فهو بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى؛ وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي (Demirgüç–Kunt & Klapper, 2012, pp.2,8).

ويعتبر المؤشر العالمي للشمول المالي أول قاعدة بيانات عامة للمؤشرات التي تقيس باستمرار استخدام الأشخاص للمنتجات المالية عبر الاقتصادات بمرور الوقت. إذ أنه يتم تجميع تلك البيانات باستخدام بيانات المسح المأخوذة من المقابلات مع أكثر من 150000 شخص في 148 دولة. بالتالي يتيح القدرة على تصنيف البيانات حسب الخصائص الفردية لمساعدة الباحثين وصانعي السياسات في تحديد الفئات السكانية المستبعدة من النظام المالي الرسمي، ويمكن استخدام تلك البيانات لتتبع آثار سياسات الشمول المالي على مستوى العالم وتطوير فهم أعمق وأكثر دقة لكيفية ادخار الأفراد في جميع أنحاء العالم والاقتراض وتسديد المدفوعات وإدارة المخاطر (Demirgüç–Kunt & Klapper, 2012, p.1).

3/2 مفهوم الفقر

يُعرَّف الفقر بشكل عام على أنه : نقص الدخل والموارد الإنتاجية لضمان سُبل العيش المستدامة، وتشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية، اعتلال الصحة، محدودية الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، زيادة معدلات الوفيات بسبب انتشار الأمراض، التشرد والسكن غير اللائق، التمييز الاجتماعي والاستبعاد، وعدم

المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية (Pomati & Nandy, 2020, p.107);(UN, 1995, p.10).

ولكي يتم محاربه الفقر يتطلب ذلك أن نكون قادرين على تحديد تعريف له، فقد اختلف مفهوم الفقر مع تطور الفكر الاقتصادي، وانتقل من منظور مادي ضيق ينظر إلى الفقر على أنه أحادى البُعد يتم تعريفه بمتغير واحد فقط يكون الدخل أو الاستهلاك، إلى منظور أوسع يشمل القدرات البشرية ككل وينظر إلى الفقر على أنه متعدد الأوجه يُعرَّف بعديد من المتغيرات كما دعا له Amartya Sen ويُطلق عليه الفقر البشري. بعد ذلك حدثت نقطة تحول في مجال التنمية عندما نجح Alkire & Foster عام (2007) في تقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي عام 2010 وقد حل محل دليل الفقر البشري (Tedds, 2020, p.4).

سنتناول في هذا الصدد ثلاثة من تعريفات الفقر وهما :

1–فقر الدخل

2– الفقر البشري

3– الفقر متعدد الأبعاد

1/3/2 فقر الدخل – المنظور المادي–

يُعرف تقرير التنمية في العالم الصادر عام 1990 الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". ويتم قياس مستوى المعيشة من خلال دخل الأسرة أو متوسط نفقاتها وهما مقياسان كافيان لمستوى المعيشة طالما أنهما يشملان الإنتاج والاستهلاك الذاتي (WB, 1990, pp.25–26). وفقًا لهذا المنظور يكون الشخص فقيرًا إذا كان مستوى دخله أقل من خط الفقر المُحدد، وغالبًا ما يتم تحديد خط الفقر من حيث الحصول على دخل كافٍ لكمية محدودة من الغذاء(UNDP, 1997, p.16).

ويُصنف الأشخاص على أنهم فقراء إذا كانوا لا يملكون شيئًا يحتاجون إليه أو يفتقرون إلى الموارد للحصول على الأشياء التي يحتاجونها، أي يواجهون نقصًا في السلع والخدمات المادية (Spicker, 2007, p.230).

2/3/2 الفقر البشري – منظور التنمية البشرية –

منذ أن صدر تقرير التنمية البشرية الأول في عام 1990، وفيه دليل التنمية البشرية المبتكر حديثًا آنذاك، عرَّف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هى أن يعيشوا حياة طويلة في صحة جيدة، يتلقوا التعليم المناسب، يتمتعوا بمستوى معيشي لائق، وأن يكون لهم الحق في التمتع بالحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة (UNDP, 1990, p.10). وبما أن التنمية البشرية تتعلق بتوسيع الخيارات أمام الناس ورفع مستوى الرفاه، فإن الفقر يعني حرمان الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، كأن يعيشو حياة طويلة وصحية، ويتمتعوا بمستوى معيشي لائق، وأن

يتحقق لديهم احترام النفس والاعتزاز بالذات، وكذلك احترام الآخرين (UNDP, 1997, p.p.14-15).

وهو ما أظهره تقرير التنمية البشرية عام 1996، الذي مَّيز بين نوعين من الفقر، هما: فقر الدخل وفقر القدرة. فيقرر أنه من المعتاد التفكير في الفقر على أنه نقص في الدخل باعتبار أن الدخل هو الذي يحدد مستوى الرفاه المادى (UNDP, 1996, p.27). ولكن مفهوم الفقر معقد للغاية بحيث لا يمكن اختزاله في بُعد واحد من حياة الإنسان فأصبح من الشائع أن تضع البلدان خط فقر على أساس الدخل أو على أساس الاستهلاك، على الرغم من أن الدخل يركز على بُعد مهم للفقر لكنه لا يعطي سوى صورة جزئية عن مفهوم الفقر (UNDP, 1997, p.16). فاتسع منظور الدراسة على الفقر وأصبح يُنظر إليه من المنظور الواسع الذي لا يهتم فقط بالقدرات المادية، وإنما يهتم أيضًا بالقدرات البشرية كمحدد أساسي لمستوى المعيشة، فأصبح يشمل الصحة والتعليم كأبعاد أساسية لقياس الفقر (WB, 2001, p.15).

ويعتمد الفقر في نهج التنمية البشرية على منظور القدرات Amartya Sen الذي أحدث نقله في الفكر التنموي من التركيز على الدخل ونموه والاختلاف بين الفقراء وغير الفقراء على أساس الدخل، إلى التركيز على أبعاد جديدة تتعلق بالبشر مثل الصحة والتعليم والتضمين الاجتماعي، والتمييز بين الفقراء وغير الفقراء على أساس القدرات (Todaro & Smith, 2012, p.16). فالدخل الحقيقي وما يتيحه من سلع وخدمات مهم ولكنه وحده لا يكفي، فينبغي تحويله إلى أداء لما يعتبره الأفراد مهم لهم ولتحقيق أهدافهم في الحياة. وتتوقف قدرة الأفراد على استخدام السلع

والخدمات في تحقيق هذه الأداءات على كل من المستوى الصحي والمستوى التعليمي (Sen, 1993, p.42).

3/3/2 الفقر المتعدَّد الأبعاد –منظور الحيِّز المتعدَّد الأبعاد غير المتعلق بالدخل–

نجح كلٍ من Alkire & Foster (2007) في تقديم دليل الفقر المتعدَّد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي في 2010. والذي جاء ليحل محل دليل الفقر البشري (Alkire, & Seth, 2015, p.5). الذي أطُلق عام 1997 وسبق استخدامه في تقارير التنمية البشرية في الأعوام 1997–2009، لكنه كان يعاني من نقاط ضعف عديدة، لاسيّما عدم قدرته على تحديد الأشخاص الذين يعانون صورًا متعددَّة من الحرمان في وقت واحد (UNDP, 2010, p.95).

فالفقر لا يعني عدم كفاية الدخل بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، تدني مستوى التعليم والمهارات، عدم كفاية موارد العيش، عدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة (UNDP, 2010, p.94).

4/2 محددات الفقر

إن الفقر لا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو نتاج عملية طويلة تتضافر فيها عدة عوامل تصب في النهاية إلى حرمان المجتمع أو على الأقل حرمان بعض الشرائح فيه، فهو ظاهرة معقدة ومتشابكة ذات أبعاد متعددة منها الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية (WB, 2001, p.34). ولا يمكن حصرها في أي بُعد منها فقط، بل تلك المحددات لها تأثيرتها المختلفة على معدلات الفقر، نذكر من هذه المحددات ما يلي:

1/4/2 المحددات الاقتصادية

1/1/4/2 النمو الاقتصادي

تُعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الشامل، الذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي يصاحبه توزيع أكثر عدالةً للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. يُعرَّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النمو الشامل بأنه النمو الاقتصادي الذي يعمل على الحد من التفاوت والمشاركة العادلة في الاستفادة من عوائد أو منافع النمو الاقتصادي النقدية وغير النقدية، وتقاسم المنافع والعمل على خلق فرص عمل لائقة من أجل زيادة دخل الفئات المستبعدة (Albagoury, 2016, p.2).

ولكن مع انتشار التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية وانحياز نمط النمو المحقق لصالح الأغنياء على حساب الفقراء Adeyemi, Ijaiya & (Raheem, 2009, p.166). اتضح لنا أن قلة فقط هم الذين حصلوا على فوائد النمو وهذا أمر ينذر بالخطر لأنه أصبح من الصعب على السكان المتزايدين الاستفادة من معدلات النمو المحققة (Alam et el, 2021, p.427).

2/1/4/2 التراكم الرأسمالي

إن التراكم الرأسمالي من أهم المحددات التي تؤثر على الفقر، ليس فقط في الأجل القصير ولكن أيضًا في الأجل الطويل. يُعد التراكم الرأسمالي من جراء الزيادة في الاستثمار في الدولة وأن هذه الزيادة ستنعكس بدورها على زيادة الناتج المحلي والقومي الإجمالي. ولتحقيق أقصى تأثير للحد من الفقر، يجب تحويل التراكم الرأسمالي نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لإن هذه المشروعات تتمتع بمستوى مرتفع من مرونة العمالة، وبالتالي ستكون موجهه نحو الفئات الضعيفة والمهمشة لزيادة دخلهم وللحد من الفقر والتفاوت (Alam et el, 2021, pp.427, 432).

3/1/4/2 الائتمان والتمويل

يُعرف الوصول إلى الائتمان على أنه حصول الأسرة على ائتمان من مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية خلال الاثنى عشر أشهر الماضية. ولا شك إن تسهيل عملية الحصول على الائتمان والاستفادة منه لزيادة أو تنويع دخل الأسرة يؤدي إلى الحد من الفقر (Eyasu, 2020, pp. 4-6).

ومع زيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة والمهمشة برز مفهوم التمويل متناهي الصغر وهو حصول تلك الفئات على التمويل الذي يتناسب مع احتياجتهم. ولا جدال أن هذا التمويل من أهم الأدوات الفعالة التي تساعد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض على تحسين دخلهم وتقليل المخاطر، زيادة الإنتاجية، الحصول على عوائد أعلى على الاستثمارات، وخلق فرص عمل بتكلفة استثمارية متدنية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة الفقر (Robinson, 2001, p.9).

2/4/2 المحددات السكانية

يعتبر النمو السكاني من أهم العوامل التي أثارت الجدل في تأثيرها على الفقر على مر العصور، فالبعض ينظر إليه على أنه فخر للنمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدلاته وبالتالي سينعكس ذلك إيجابيًا على رفع مستوى معيشة الأفراد. والبعض الأخر ينظر إليه نظرة تشاؤمية باعتباره من القوة المضادة للنمو الاقتصادي، وذلك لأن الزيادة في عدد السكان تلتهم أي زيادة تحدث في الناتج المحلي أو القومي الإجمالي، وبالتالي سينخفض متوسط نصيب الفرد والذي ينعكس بدوره سلبًا على معدلات الفقر. ويزداد الوضع سوء في الدول النامية مع زيادة التفاوت، أي أن الزيادة في النمو السكاني تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقًا للسياسات الموضوعة في الدول النامية لتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر (WB, 2001, p.49).

3/4/2 المحددات الاجتماعية

تتضافر المحددات الاجتماعية مع المحددات السابق ذكرها لتفسير معدلات الفقر، حيث يمكن أن يحدث الفقر بسبب الاستبعاد العام للأفراد من الحياة الاجتماعية، فقد يرتبط مفهوم الفقر بالاستبعاد من سوق العمل والمعاناه من البطالة (Adeyemi et el, 2009, p.165)، وتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتكوين المهني غير الملائم مع متطلبات سوق العمل، تناقص الأيدي العاملة المؤهلة والماهرة على إدارة الإنتاج مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة، وانعدام الاستقرار الاجتماعى. (Olarinde et el, 2020, pp. 13).

بعد دراسة محددات الفقر نجد أنها سلاح ذو حدين فمن الممكن أن تساهم في الحد من الفقر ومن الممكن أن تزيد من معدلاته خصوصًا مع وجود مشكلة التفاوت. ويمكن تدخل الدولة لمد يد العون لهؤلاء الفقراء والمهمشين ونشر الوعي اللازم للحد من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بالسلب على هؤلاء الفقراء، وتشجيع القطاع المالي للعمل على توفير التمويل الذي يتناسب مع احتياجتهم ليؤدي ذلك بدوره إلى زيادة دخولهم ويقلل من معدلات البطالة، وينعكس إيجابيًا على مستوى معيشتهم.

5/2 العلاقة بين الفقر والتمويل

ظهر مصطلح الائتمان متناهي الصغر (Microcredit) عام 1976 عندما قام محمد يونس4 بمنح قروض صغيرة لمجموعة من الفقراء بمقدار 27 دولار للسماح لهم بإنشاء مجموعة من الأنشطة البسيطة المدَّرة للدخل، ثم قام بعد ذلك بإنشاء بنك جرامين Grameen Bank لتقديم المزيد من القروض إلى الفقراء في قرى بنغلاديش. إيمانًا منه بالدور الذي يلعبه الائتمان في حياة الفقراء ولتمكينهم من الحصول على الائتمان كحق من حقوقهم كبشر، حيث تسببَّت المؤسسات المصرفية آنذاك بخلق نظام للفصل العنصري المالي عندما قررت منح الائتمان للأثرياء فقط، ورفض منحها للفقراء لأنهم لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية (Yunus, 1999, p.152) (Bateman, 2014, p.2).

يُعرَّف الائتمان متناهي الصغر (Microcredit) على أنه ائتمان صغير النطاق يتم تقديمه لأصحاب المهن الحرة أو الفقراء الذين يعملون في وظائف غير رسمية

[4] أستاذ الاقتصاد السابق ومؤسس بنك جرامين وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

والأفراد ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (Robinson, 2001, p.2).

ثم شهد الائتمان متناهي الصغر انتشارًا في معظم دول العالم، وقد أدى ذلك إلى تطوير مصطلح الائتمان متناهي الصغر إلى التمويل متناهي الصغر (Microfinance) ويشير التمويل متناهي الصغر إلى تقديم كافة الخدمات المالية الرسمية بما في ذلك المدخرات والتأمينات والمعاشات التقاعدية إلى الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة والمستبعدين بصورة منهجية من النظام المالي الرسمي في الدول النامية في الأماكن الريفية أو الحضرية على حد سواء (Bateman, 2014, p.2). حيث يمكن أن تساعد تلك الخدمات الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة على تقليل المخاطر، زيادة الإنتاجية، الحصول على عوائد أعلى نتيجة الاستثمارات، توسيع وتنويع أعمالهم التجارية الصغيرة، تحسين نوعية حياتهم وحياة من يعولهم (Robinson, 2001, p.p.2-3).

وقد أشارت بعض الدراسات التي تناولت علاقة الفقر بالتمويل، أن الوصول إلى التمويل يُعد دالة سالبة للفقر ويمكن استخدامه كأداة لتحسين حياة الأفراد والحد من معدلات الفقر. وتعد الأداة الرئيسة التي تم تحديدها كأداة لمعالجة مشكلة الفقر هي المدخرات؛ لأنها من أكثر الطرق ضمانًا لزيادة الإنتاجية وزيادة الدخل في محاولة لكسر الحلقة المفرغة للفقر. حيث تعتبر المدخرات مكونًا رئيسيًا في أي هدف تنموي لذلك يمكن حشد المزيد من المدخرات لتحسين حياة الأفراد (Wakilat Bello & Nathaniel Oladunjoye, 2020, pp.67-68).

ويتجاوز تأثير التمويل متناهي الصغر قروض الأعمال، حيث يستخدم الفقراء الخدمات المالية ليس فقط للاستثمار التجاري في مشاريعهم الصغيرة ولكن أيضًا للاستثمار في الصحة والتعليم، إدارة حالات الطوارئ المنزلية، وتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات النقدية الأخرى التي يواجهونها. حيث يؤدي الوصول إلى التمويل إلى تغذية أفضل ونتائج صحية أفضل، وإرسال المزيد من الأطفال إلى المدارس لفترة أطول. بالإضافة إلى أن التمويل متناهي الصغر يجعل العملاء من النساء أكثر ثقة للمؤسسات المالية لأنهن قادرات على إدارة تدفقاتهن النقدية وتوجيهها إلى الأمور الأكثر أولوية وأهمية للأسرة (Littlefield et el, 2003, p.2).

إلى جانب أن التمويل متناهي الصغر يساعد الأسر الفقيرة من الضعف الشديد الذي يميز حياتهم اليومية، حيث تساعد القروض والمدخرات والتأمين على التخفيف من تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى خلال الفترات العجاف. ولا شك أن القدرة على اقتراض مبلغ صغير من المال للاستفادة منه في فرصة عمل أو لدفع الرسوم المدرسية خطوة أولى في كسر حلقة الفقر. وبالمثل ستستخدم الأسر الفقيرة حسابات ادخار آمنه ومريحة لتجميع ما يكفي من النقود لشراء أصول، لدفع تكاليف الرعاية الصحية، أو لإرسال المزيد من الأطفال إلى المدراس. فإن توافر الخدمات المالية تعمل كعازل لحالات الطوارئ المفاجئة، مخاطر العمل، أو الأحداث مثل الفيضانات أو حالات الوفاة التي تتعرض لها الأسرة التي يمكن أن تدفع بها نحو الفقر المدقع (Littlefield et el, 2003, pp. 3,5).

ولكن المؤسسات المالية في الدول النامية تواجه مشكلة مالية حادة من أجل بقائها والحفاظ على الكفاءة والإنتاجية والربحية والتقدم بسبب نقص الأموال والموارد،

نظرًا لعدم كفاية المعروض من الموارد المالية وغيرها فتقوم هذه المؤسسات بالتخطيط لزيادة تلك الموارد عن طريق إحداث تنمية مالية تساعدها في بناء أنظمة مالية فعالة تُلبي متطلبات الفقراء (Taghizadeh-Hesary, 2021, pp.165-170)

فلا يمكن لأي تدخل واحد أن يهزم الفقر بل يحتاج الفقراء إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية، علاوة على ذلك لا يمكن أن تستمر التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم إلا عندما تزيد الأسر المعيشية من دخلها بطريقة مستدامة. إلى جانب إن الفقراء المدقعين يحتاجون إلى تحويلات نقدية أو إغاثة للبقاء على قيد الحياة. (Littlefield et el, 2003, p.8).

لذلك إن أردنا تفعيل دور التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر، يجب أن توفر مؤسسات التمويل متناهية الصغر الخدمات المالية لمزيد من الفقراء، وأن تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيق الاستدامة المالية، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات والانتشار والوصول إلى الفقراء لتمويل مشروعاتهم أو استهلاكهم، وتوليد الدخل وتوفير فرص عمل وتراكم الأصول، ومن ثم الحد من الفقر. ويكون ذلك من خلال تطبيق إستراتيجة الشمول المالي.

6/2 العلاقة بين الشمول المالي والفقر

تعد سياسة مكافحة الفقر جزء من التوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة، فلا يوجد معنى للحديث عن الاستقرار المالي في مقابل الهشاشة المالية أو للحديث عن الاستدامة الاجتماعية إذا لم يتم

دمج الفئات ذات الدخل المحدود والمهمشة إلى النظام المالي الرسمي. ويعتبر تطبيق الشمول المالي أحد الأدوات المستخدمة حديثًا للتخفيف من حدة الفقر ولدمج هؤلاء المهمشين إلى النظام المالي الرسمي في كل ركن من أركان العالم (Schönerwald & Vernengo, 2016, p.357).

وبدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أن حددت الأمم المتحدة عام 2005 باعتبارها السنة الدولية للائتمانات الصغيرة واعتمدت هدف بناء أنظمة مالية شاملة، وحظى باهتمام متزايد بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي تحولت إلى أزمة ثقة أصابت النظام المالي العالمي فجذبت انتباه المنظمات الدولية لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وإعادة بناء الثقة في الأنظمة المالية مرة أخرى. في سبتمبر 2009 قامت مجموعة العشرين G20 باتخاذ أولى الخطوات بتبنيها الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية، وتعهدت بالالتزام بتحسين وصول الخدمات المالية إلى الفقراء، فقامت بإنشاء مجموعة من الخبراء للشمول المالي Financial Inclusion Experts Group (FIEG) تقوم بدعم الأساليب المبتكرة لوصول الخدمات المالية إلى الفقراء وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Stein et el, 2011, pp. 12-13)(IFC, 2011, p.5).

لا جدال أن الشمول المالي ليس جزءًا لا معنى له من التنمية، بل هو أداة أساسية للتعامل مع التحديات الاجتماعية مثل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق الشمول المالي من قبل الدول والمنظمات الدولية، لايزال هناك عديد من الأشخاص يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. حيث يمكن القول أن الشمول المالي قادر على الحد من الفقر من خلال

تسهيل استخدام الخدمات المالية مثل القروض والودائع والوصول إلى خدمات الادخار، وتسهيل الاستثمارات في التعليم والصحة وفي الأعمال التجارية (Polloni-Silva et el, 2021, p.2).

إذ تعد استراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام؛ كل هذا سينعكس بدوره على التخفيف من حدة الفقر. وقد أثبتت دراسة أجريت على الأسر الفقيرة في الهند أن مشاركة النساء في برامج الشمول المالي من خلال التمويل متناهي الصغر أدى إلى زيادة الدخول، زيادة الإنتاجية، وحدوث تغيير إيجابي في مستويات المعيشة، فازداد دخل الأسر التي تعولها النساء لتصل إلى 47,58% . في الوقت الذي كانت الزيادة في دخول الأسر التي يعولها الرجال تمثل 25,25%، وعلى الرغم من ذلك انخفضت مستويات المعيشة في تلك الأسر. وقد يرجع ذلك إلى أن النساء يستخدمن الموارد بطرق من شأنها تحسين رفاهية الأسرة والمساهمة في زيادة ملحوظة في مستويات الادخار للأسر (Swamy, 2014, pp.9-10,14).

وعلى النقيض من ذلك فبعض الدراسات أشارت إلى أن تطبيق الشمول المالي في الدول النامية لا يجني آثاره المرجوة في الحد من معدلات الفقر. ففي عام 2018 قام كل من (Park & Mercado) بتقييم أثر الشمول المالي على الفقر والتفاوت بالتطبيق على 151 دولة، وقام بتقسيم الدول إلى مجموعتين المجموعة الأولى تشمل الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع أما المجموعة الثانية فتحتوي على الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والدول ذات الدخل المنخفض. وتبيَّن من النتائج أن الشمول المالي دالة عكسية في الفقر في

المجموعة الاولى فمع زيادة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تنخفض معدلات الفقر، ولكن المجموعة الثانية وجد أن الشمول المالي قد يساعد بشكل طفيف للحد من الفقر. ويرجع ذلك إلى أن النظم المالية غير فعالة في الدول ذات الدخل المنخفض، أي أن آثار الشمول المالي على الفقر تتوقف على درجة الجودة المؤسسية (Park & Mercado, 2018, pp.17-24).

3- الإطار التطبيقي

سوف نعتمد في التحليل على بيانات مسح الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي لعام 2017، بلغ إجمالي حجم العينة 1000 مفردة.

1/3 توصيف النموذج القياسي لتأثير الشمول المالي على الفقر

تم تنصيف السكان إلى فقراء وغير فقراء على أساس الدخل، وتم تحديد مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي والتي تتمثل في امتلاك حساب مصرفي وهو المقياس الأشمل عالميًا لقياس التقُّدم المحرز على صعيد تعميم الخدمات المالية حيث تتيح للبالغين ادخار الأموال وسداد المدفوعات وتلقيها، الادخار، الاقتراض.

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار اللوجيستي وهو أسلوب احصائي يتم استخدامه فى حالة إذا كان الهدف دراسة تأثير عدد من المتغيرات المستقلة على متغير نوعى ثنائى (Tranmer & Elliot 2008). حيث يعتمد على فرضية أساسية هي أن المتغير التابع محل الدراسة متغير ثنائي القيم (Gujarati, 2011, pp.152-158). كما اعتمد عليها Mironiuc & Robu لدراسة المتغير التابع

الثنائي والتنبؤ باحتمالية حدث ما بمعلومية مجموعة من المتغيرات المفسرة (Mironiuc & Robu, 2013).

اعتمدت الدراسة علي نموذج الانحدار اللوجيستي المفترض بالعلاقة التالية:

$$Pov = b_0 + b_1 Educ + b_2 Account + b_3 Borrowed + b_4 Saved + \mu$$

هو متغير صورى يعبر عن الفقر: فيأخذ هذا المتغير واحد إذا كانت الأسرة فقيرة وصفر إذا كانت الأسرة غير فقيرة.

التعليم: متغير فئوي يشير إلى ما كان الشخص أكمل المرحلة الابتدائية أو أقل Educ(1)، Educ(2) حاصل على الثانوية، حاصل على مؤهل جامعي وهي الفئة المرجعية Benchmark.

: متغير صورى يأخذ قيمة واحد في حالة امتلاك الفرد لحساب مصرفي وصفر في حالة عدم امتلاكه حساب. هو البُعد الأول للشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي كما ذكرنا سلفًا.

: متغير صورى يأخذ قيمة واحد عند قيام الفرد بالاقتراض من مؤسسة مالية رسمية خلال العام الماضي وصفر في حالة عدم الاقتراض.

متغير صورى يأخذ قيمة واحد عند قيام الفرد بالادخار من مؤسسة مالية رسمية خلال العام الماضي وصفر في حالة عدم الادخار.

2/3 نتائج النموذج القياسي

تقديرات نموذج الانحدار اللوجستي لتأثير متغيرات الشمول المالي على الفقر لعام 2017.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1a	Educ			27.400	2	.000	
	Educ (1)	1.299	.275	22.382	1	.000	3.667
	Educ (2)	.808	.274	8.674	1	.003	2.244
	Account fin	−.946	.159	35.343	1	.000	.388
	Borrowed fin	.252	.271	.865	1	.352	1.286
	Saved fin	−.317	.375	.715	1	.398	.728
	Constant	−1.249	.262	22.788	1	.000	.287

a. Variable(s) entered on step 1: educ, Account fin, Borrowed fin, Saved fin.

نجد أن:

التعليم Educ: من المَعلُوم أن التعليم الجيد هو أحد الأدوات الرئيسة التي تستخدم لإحداث تغيير في المجتمعات لأنه يقوم بتأهيل الكوادر البشرية للالتحاق بسوق العمل، وفي حالة الفقراء فإن التعليم يُعد وسيلة رئيسية لزيادة مستويات الدخل والانتقال من وضع اجتماعي ومادي إلى وضع أفضل. ولكن يقاس التعليم بعدد السنوات أو المراحل التعليمية التي أتمها الفرد دون النظر إلى نوعية التعليم المُقدمة إليه، لتنشأ فجوة بين مخرجات التعليم وما يحتاجه سوق العمل. وتبيَّن ذلك من تحليل العلاقة بين التعليم والفقر لنجد أن الأول دالة موجبة في الثاني، ويزداد احتمال وقوع الأفراد الحاصلين على المرحلة الابتدائية أوالمرحلة الثانوية في الفقر من نظرائهم الحاصلين على مؤهل جامعي بمقدار 3,66 و 2,24 على الترتيب.

امتلاك حساب مصرفي Account fin: يتضح من التحليل أن امتلاك الحسابات المصرفية يؤثر سلبًا على معدلات الفقر، عند امتلاك الفرد حساب في مؤسسة مالية رسمية تنخفض قيمة Logit بمقدار 0,94 مع ثبات المتغيرات الأخرى، أي أن الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية يقل احتمال وقوعهم في الفقر.

الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية Borrowed fin: تبيَّن من التحليل أن الاقتراض لم يُوجَد له تأثير إحصائي ملحوظ على الفقر وجاءت الإشارة غير متوقعة فمع زيادة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية يزداد احتمال وقوع الفرد في الفقر، ربما لأن المقترضين لجأوا إلى الاقتراض لأغراض استهلاكية كتغطية النفقات غير المتوقعة ولمواجهة المخاطر المالية. ويُعد الغرض الرئيسي من الوصول إلى الفقراء وتمويلهم هو جعلهم مكتفين ذاتيًا على أساس مستدام من خلال توفير فرص عمل توفر لهم دخل يساعدهم على كسر حلقة الفقر.

الادخار من مؤسسات مالية رسمية Saved fin: جاءت إشارته متوقعة فمع زيادة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية يقل احتمال وقوع الأسرة في الفقر، ولكنه ليس له دلالة إحصائية ربما يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع حيث يشيع الادخار بطرق شبه رسمية في الدول النامية من خلال إيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة، أو بطرق آخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل أو الادخار في العقارات أو المجوهرات.

4- النتائج واستنتاجات السياسية

1/4 النتائج

توصلت الدراسة إلى أن الفقر دالة سالبة في الشمول المالي، مما يعني أن تعميم الخدمات المالية الرسمية من خلال امتلاك حسابات مصرفية يؤدي إلى انخفاض احتمالية وقوع الأسرة في الفقر، أي تحققت صحة الفرضية والتي نصت على وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على الحد من الفقر في الاقتصاد المصري.

كذلك تبَّين أن الفقراء الذين يدخرون جزء من دخولهم يقل احتمال وقوعهم في الفقر، حيث تتيح هذه المدخرات للأفراد امتصاص الصدمات المالية بشكل أفضل ولكن مع زيادة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية يزداد احتمال وقوع الأفراد في الفقر، ربما لأن المقترضين لجأوا إلى الاقتراض لأغراض استهلاكية وبالتالي فلا مغزى من زيادة حجم القروض؛ لأن الغرض الرئيسي من الوصول إلى الفقراء وتوفير الائتمان لهم هو جعلهم مكتفين ذاتيًا على أساس مستدام.

2/4 استنتاجات السياسة

- يجب تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والنصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.

- تصميم خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، والاعتماد على أساليب مبتكرة لإتاحة وصول أكبر عدد من الأفراد للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد عدنان غناوي،2018، " تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية "***مجلة دراسات محاسبة ومالية***، جامعة بغداد، ع 1.
- آية عصام سلامة، 2020، " دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة– دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011–2019) " ، ***إدارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري .***
- البنك الدولي (2017).قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي– قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. **البنك الدولي**، واشنطن.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2019)، ***بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك*2018/17**، القاهرة.
- جلال الدين بن رجب،(2020)، احتساب مؤشر الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. بيروت: ***صندوق النقد العربي.***
- صورية شنبي والسعيد بن لخضر ، 2018،" أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية– تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية " ***مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة***– جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، المجلد 3 / العدد 2.
- صندوق النقد العربي (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ***صندوق النقد العربي***، بيروت.
- صندوق النقد العربي، 2017، "نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي"، ***أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسة النقد العربية***، أبو ظبي –الامارات العربية المتحدة، العدد 77.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Adeyemi, S. L, Ijaiya, G. T, & Raheem, U. A (2009). Determinants of poverty in sub-Saharan Africa. *African Research Review*, 3(2).
- AFI (2017). *MAYA Declaration Progress Report Today's Targets, Tomorrow's Impact.*
- Alkire, S & Seth, S. (2015). Multidimensional poverty reduction in India between 1999 and 2006: Where and how?. *World Development*, 72, 93-108.
- Albagoury, S. (2016*). Inclusive green growth in Africa: Ethiopia case study*. University Library of Munich, Germany.
- Alam, D, Israr, M & Abusaad, M. (2021). Determinants of Poverty in India: An ARDL Analysis. *Aut Aut Res.* J, 12, 422- 437.
- Bateman, M. (2014). *The rise and fall of Muhammad Yunus and the microcredit model*.
- Demirgüç-Kunt, A, & Klapper, L. F. (2012). Measuring financial inclusion: The global findex database. *World bank policy research working paper*, (6025).
- Demirgüç-Kunt, A & Singer, D. (2017). Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence. *World Bank Policy Research Working Paper*, (8040).
- Eyasu, A. M. (2020). Determinants of poverty in rural households: Evidence from North-Western Ethiopia. *Cogent Food & Agriculture*, 6(1), 1823652.
- Gujarati, D. N. (2011). *Econometrics by example* (Vol. 1). New York: Palgrave Macmillan.
- Inoue, T. (2018). Financial inclusion and poverty reduction in India. *Journal of Financial Economic Policy.*
- Lal, T. (2017). Impact of financial inclusion on poverty alleviation through cooperative banks. *International Journal of Social Economics***.**

- Littlefield, E, Morduch, J & Hashemi, S. (2003). Is microfinance an effective strategy to reach the millennium development goals?. *Focus note*, 24(2003), 1-11.
- Mironiuc, M., & Robu, M. A. (2013). Obtaining a practical model for estimating stock performance on an emerging market using logistic regression analysis. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *81*, 422-427.
- Olarinde, L. O, Abass, A. B, Abdoulaye, T., Adepoju, A. A, Fanifosi, E. G, Adio, M. O & Wasiu, A. (2020). Estimating multidimensional poverty among cassava producers in Nigeria: patterns and socioeconomic determinants. *Sustainability*, 12(13), 5366.
- Pomati, M & Nandy, S. (2020). Measuring multidimensional poverty according to national definitions: Operationalising target 1.2 of the sustainable development goals. *Social Indicators Research*, 148(1), 105-126.
- Robinson, M. (2001). *The microfinance revolution: Sustainable finance for the poor*. World Bank Publications.
- Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion (No. 215). *Working paper.* Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.
- Sarma, M & Pais, J. (2008). Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis. *In In Annual Conference of the Human Development and Capability Association*, New Delhi (Vol. 168, Issues 10–13, pp. 1–30). https://doi.org/10.1002/jid.
- Schönerwald, C & Vernengo, M. (2016). Microfinance, Financial Inclusion, and the Rhetoric of Reaction: The Evolution and Limitations of Microfinance in B razil. *Latin American Policy*, 7(2), 356-376.
- Schmied, J & Ana, M. A. R. R. (2016). Financial inclusion and poverty: the case of Peru**.** *Regional and Sectoral Economic Studies***,** 16(2), 29-40.
- Sen, A. (1993). Capability and well-being73. *The quality of life*, 30, 270-293.

- Spicker, P. (2007). Definitions of poverty: twelve clusters of meaning. Poverty*: An international glossary*, 1(84277- 84824), 229.
- Stein, P., Randhawa, B & Bilandzic, N. (2011). Toward universal access: Addressing the global challenge of financial inclusion. *Postcrisis Growth and Development: A Development Agenda for the G*, 20, 439-491.
- Swamy, V. (2014). Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households. *World development*, 56, 1-15.
- Tedds, L. M. (2020). Poverty in British Columbia: Income thresholds, trends, rates, and depths of poverty. *Research paper commissioned by the Expert Panel on Basic Income*, British Columbi.
- Todaro, M.P. & Smith, S.C. (2012*). Economic Development.* 11th edition. Boston: Addison Wesley.
- Tranmer, M., & Elliot, M. (2008). Binary logistic regression. *Cathie Marsh for census and survey research, paper*, 20.
- United Nations, (1990), *Human Development Report 1990*. New York.
- United Nations. (1995*). Programme of Action of the World Summit for Social Development Contents an Enabling Environment for Social Development Basis for action and objectives*.
- UNDP (1997). *Human Development Report 1997*. New York.
- UNDP (2010*), Human Development Report 2010, The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Developmen*. New York.
- Wakilat Bello, T & Nathaniel Oladunjoye, O. (2020). Access To Finance and Rate of Poverty In Sub-Saharan Africa. *Ilorin Journal of Economic Policy*, 7(7), 67-82.
- WB (1990). *World Development Report 1990- Poverty. Washington*, D.C.
- WB. (2001). *World development report 2000/2001: Attacking poverty*. Washington, D.C.

- WB, (2014), "*Financial Inclusion*", Global Financial Development Report 2014, 4Washington, DC: *World Bank.* doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative.
- WISMANTORO, Y., SUSILOWATI, M., SUBAGYO, H., & UDIN, U. (2020). Financial Inclusion and Low-Income Group: A Case Study in Indonesia. *Revista ESPACIOS***,** 41(08).
- Yunus, M. (1999). Microlending: Toward a poverty-free world. *Brigham Young University Studies*, 38(2), 149-155.